

الفصل السادس

تجربة الصين في الإصلاح التعليمي

مقدمة :

بدأت حركة الإصلاح التعليمي في الصين عام 1949، حيث دخلت تغيرات جذرية على إصلاح التعليم وانتهجت الأنظمة الحديثة، وبدأ الأخذ بنتائج التطورات في العلوم والتكنولوجيا، ووضع البرنامج الأساسي للحزب الشيوعي الصيني وصاحبه ظهور فكر مغاير لتطوير التعليم في صورة عقد مؤتمر قومي لتطوير التعليم في الريف عام 1950 طرحت فيه العديد من الدراسات المتعلقة بتطوير التعليم في الريف⁽¹⁾ ثم توقف هذا الاتجاه نحو انتهاج المنهج العلمي والديمقراطي في عملية صنع السياسة خلال الستينيات وعادت عملية صنع السياسة مرة أخرى لإتباع المنهج العلمي الديمقراطي في السبعينيات في عام 1979⁽²⁾ ومع بدء الانفتاح الاقتصادي، بدأت الصين مرحلة سياسية من لا مركزية صنع القرار وكان لهذه السياسة آثار إيجابية على عملية صنع السياسة، فبدأ إنشاء مراكز البحوث التربوية على مستوى المقاطعات الصينية المختلفة واتبعت سياسة التقليل من مركزية القرار التربوي، وإتاحة الفرصة للأقاليم الصينية المختلفة أن تتخذ القرارات التربوية التي تتطلبها عمليات إصلاح التعليم وتطويره في الأقاليم المستقلة طبقاً للظروف المحلية.

ومنذ بداية الثمانينيات تقوم الدولة بوضع خطة قومية لإجراء الدراسات اللازمة قبل أي عملية إصلاح تعليمي ويعقد اجتماع موسع يضم مندوبين ويحضره ممثلون عن مؤسسات البحث التربوي والجامعات وكليات التربية في الصين وأكاديمية بكين للعلوم التربوية وممثلون عن وزارة التعليم والمعلمين واللجنة الوطنية للتخطيط التربوي، والمركز

القومي الصيني للبحوث التربوية، ولجنة التعليم بالدولة . ويتم من خلال هذا الاجتماع، وضع الخطة القومية للتعليم المزمع إجراؤها خلال الخمس سنوات المقبلة، وبدأ صنع السياسة في الصين يصبح أكثر تنظيماً وترتيباً في الاجتماع الرابع للحزب والذي انتهى في إبريل 1991 بتبني مؤتمر الجمهورية الشعبية السابقة خطة عشرية من 1991 إلى 2000. وتضمنت الخطة برنامج طويل المدى لتطوير التعليم في البلاد والسياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع، وتوجد علاقة متبادلة بين صناعات التعليم في الصين وبين العاملين بمجال البحث التربوي، ويتم إعداد سياسة البحث التربوي في الصين على أساس أولويات نظام التعليم وأهدافه العامة والمرحلية . ومن أجل توثيق الصلة بين صناعات السياسة والبحوث التربوية في الصين يتم إتباع إجراءات محددة، هي تحديد أولويات البحوث التربوية في ضوء اقتصاديات السوق، ومشاركة المعلمين في العمل البحثي والاستفادة من خبراتهم، وتدعيم قواعد البيانات والمعلومات والاستفادة منها واستخدام تكنولوجيا المعلومات متعددة البرمجيات.

العوامل الثقافية التي أثرت على حركة الإصلاح التعليمي في الصين :

تأثرت حركة الإصلاح التعليمي في الصين بالعديد من العوامل السياسية والتاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل .

العوامل التاريخية :

بدأ إنشاء أول حكومة موحدة في تاريخ الصين عام 221 ق.م⁽³⁾. ولكن ولدت آنذاك جمهورية الصين في الفترة من (1911-1949م)⁽⁴⁾ وظهرت أول سياسة تعليمية في الصين. وكان تعميم التعليم من أهم مطالب الثورة الصينية الوطنية ولم تستطع السياسة التعليمية آنذاك تنفيذ أهدافها إلا في أضيق نطاق بسبب الحروب والحاجة إلى حكومة مستقرة، وبذل "صن يات صن" جهوداً لإقامة الديمقراطية التي يحلم بها لبلاده⁽⁵⁾. وخلال فترة الحكم الوطني للصين أقيم نظام تعليمي متكامل⁽⁶⁾. واتسم تاريخ الصين

الطويل، بعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الحروب، ونشأ الحزب الشيوعي الصيني في عام 1921م⁽⁷⁾. واستطاع "صن يات صن" إنشاء أول حكومة وطنية في الصين لتصبح جمهورية مستقلة .

وكان الأساس الذي قامت عليه السياسة التعليمية هو تركيز السلطة في يد الحكومة الوطنية.

وفي عام 1928م، حكم الصين "شيانغ كاي شيك" رئيس ومؤسس الصين الحديثة، وفي أكتوبر عام 1949 تم إعلان الجمهورية الشعبية الصينية بزعامة ماوتسي تونج، وبدأت الصين التخطيط المركزي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشهدت هذه الفترة مجموعة من الحركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أهمها الثورة الثقافية عام 1966، والتي بدأت عام 1965، كحركة غير معلنة. واحتل التعليم مركز الأهمية في فكر ماوتسي تونج، وظهرت أهميته في مقالات عديدة⁽⁸⁾، وأكدت سياسة ماوتسي تونج التعليمية على أهمية أن يخدم التعليم سياسات البروليتاريا، وأن يكون مصحوباً بالعمل والإنتاج حتى يتمكن المتعلمون من النمو الأخلاقي والعقلي والبدني، وأن يصبح لديهم وعي اجتماعي وثقافي وحضاري، وأن يتعلم الطلاب العمل والصناعة والزراعة والأمور العسكرية⁽⁹⁾ مع الأخذ في الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية. وتسببت الثورة الثقافية في تأخر الصين واستبعاد كل الآراء المنادية بالانفتاح على العالم كما كان لهذه الثورة الثقافية تأثير سيئ على مؤسسات البحث وأصبح صنع السياسة التعليمية يتم وفق نظام ديكتاتوري لا يقبل النقد أو المعارضة⁽¹⁰⁾. وبدأ "ماوتسي تونج" بوضع سياسة تعليمية تركز على الواقع . وقد لعبت العوامل التاريخية دوراً في حركة الإصلاح التعليمي في الصين من خلال غرس بذور الفكر الاشتراكي وتطور الاشتراكية من خلال المناهج الدراسية مع الاهتمام بنشر أهداف ثورة يوليو 1949⁽¹¹⁾.

العوامل السياسية:

ترتكز قاعدة جمهورية الصين الشعبية وحكومتها من الناحيتين النظرية والتشريعية على الدستور الذي أقره مجلس الأمة القومي في سبتمبر 1954م، وقد جاء في مقدمة الدستور الصيني أن نظام الديمقراطية الشعبية في جمهورية الصين الشعبية يضمن للبلاد أن تتمكن من تصفية الاستعمار وبناء مجتمع اشتراكي، وأن المرحلة التي تمتد من إنشاء الجمهورية الشعبية الصينية إلى أن يتم بناء المجتمع الاشتراكي مرحلة انتقالية. والاشتراكية مرحلة تعد المجتمع للتحويل من مجتمع طبقي رأس مالي إلى مجتمع تكون فيه كل وسائل الإنتاج مملوكة بواسطة الشعب بأكمله على أن تضمن الدولة الديمقراطية للشعب. ويتبع النظام السياسي في الصين النظام الشيوعي، والصين بلد التناقضات فهي شيوعية ورأسمالية معا في نظام واحد ورأسمالية يطبقها شيوعيون، ومنذ عودة هونج كونج التزمت الصين بمبدأ "دولة واحدة ذات نظامين"، حيث تتمتع هونج كونج بالحكم الذاتي⁽¹²⁾.

وقد تأثرت حركة الإصلاح التعليمي في الصين بالاتحاد السوفيتي في أوائل الخمسينيات عندما حل الاتحاد السوفيتي محل الغرب كمرجع له عمل حوالي 10 آلاف خبير روسي أو أكثر في الصين من ضمنهم 700 فرد عملوا في قطاع التعليم العالي. ودام التحالف الصيني السوفيتي ما يقرب من عام كامل ومن ثم فقد ظهر التأثير النهائي والعام على إصلاح التعليم في الصين في تبني النموذج السوفيتي لتدعيم كلا المرحلتين النظامية وغير النظامية. وفي حركة التعليم الجماهيري mass - education كما اعتمدت الصين في تطوير التعليم بها - في تلك الفترة - على كثير من المعونات المادية التي كانت تتلقاها من الاتحاد السوفيتي في ذلك الحين.

ويلاحظ أن العوامل السياسية في الصين تلعب دورا هاما في الإصلاح التعليمي من خلال غرس المبادئ السياسية التي تدور حول المفهوم الماركسي والنظام الاشتراكي، ولها أثر واضح في تشكيل الفرد بالمبادئ والقيم السياسية المطلوبة والتي تناسب المجتمع الصيني، وتتمشى طرق التدريس مع القوى السياسية فيشجع التلاميذ على الاشتراك

الفعال في أوجه النشاط الإنتاجي والعمل التعاوني والربط المستمر بين الناحية النظرية والناحية العلمية، وذلك من أجل تطبيق السياسة العامة للصين التي تنتهجها الدولة⁽¹³⁾.

العوامل الجغرافية:

تغطي جمهورية الصين الشعبية The People Republic of China جزءاً كبيراً من شرق آسيا وعاصمتها بكين، وتحدها منغوليا وروسيا الاتحادية شمالاً وطاجكستان وتركستان وكازاخستان من الشمال الغربي، وباكستان وأفغانستان من الغرب والهند ونوقان وماينهار ولاوس وفيتنام في الجنوب، وفي الشمال الشرقي كوريا الديمقراطية الشمالية ولها ساحل طويل على المحيط الهادي⁽¹⁴⁾. وتعتبر واحدة من أكبر دول العالم، حيث تبلغ مساحة أراضيها 9.6 مليون كيلو متر مربع وتقع تجاه غرب المحيط الهادي بين أراضي وهضاب عالية وأنهار كبيرة. ولها حدود قارية طولها (15000) كم. وطبيعة الصين تتكون من سهول ووديان وهضاب، أما جو الصين فهو قاري، ولتنوع المناخ أهمية كبرى، في انتشار الزراعة إلى حد بعيد.

ويظهر أثر العوامل الجغرافية على الإصلاح التعليمي في الصين من خلال ظهور التعليم الريفي في الصين وتطبيقها نوعين أساسيين من المدارس، نوع تديره الحكومة، والآخر تنظمه الوحدات الجماعية. وبدأ نظام الكوميون كتطور حتمي لنظام التعاونيات الزراعية⁽¹⁵⁾. الذي له الحق في إنشاء العديد من المدارس والكوميونات في الصين عبارة عن سياسة للإصلاح الزراعي، وتعنى تصفية أملاك كبار أصحاب الأراضي الزراعية الكبيرة، وإنشاء جمعيات زراعية تعاونية مشتركة فيما بين الدولة والأفراد، ثم تطورت إلى جمعيات الإنتاج التعاونية، وأنشئت هذه الجمعيات عام 1957 وتمتلك فيها الدولة كل الأراضي الزراعية. وبدأ نظام الكوميون عام 1958 كتطور حتمي لنظام التعاونيات الزراعية، والكوميون عبارة عن قرية كبيرة، أو مجموعة قرى صغيرة، تضم فيما بينها 24 ألف نسمة تجمعهم أرض واحدة، ويمتلك الكوميون الأرض والمعدات الآلية الكبيرة منها والصغيرة، والآلات الكهربائية، وللحكومة المركزية مكاتبها وموظفوها، وللکوميون

سلطات خاصة به، فله الحق في إنشاء مدرسة من أمواله الخاصة به وكذلك إنشاء ورش صغيرة لخدمة بعض أغراض الكوميون.

العوامل الاقتصادية :

عانت الصين حتى سنة 1949 من اضطراب الاقتصاد القومي واعتماده على الخارج إلى أن أعيد بناء الاقتصاد عن طريق استخدام القوى البشرية الهائلة كمورد أساسي وفي عام 1956 أشرف الاتحاد السوفيتي على الخطة الأولى وأجرى تحولاً اشتراكياً كبيراً في الزراعة والصناعة اليدوية طبقاً لشعار ماوتسي تونج السير على القدمين الذي سمح بتحويل علاقات الإنتاج بشكل متوائم مع القوى الإنتاجية⁽¹⁶⁾. وفي عام 1966 بدأت الخطة الخمسية الثالثة (1966-1970) وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة 50٪ زيادة عما كان الحال في 1957، وتعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان، ويعتمد النظام الاقتصادي الصيني على اقتصاد السوق الاشتراكي أي الملكية العامة والعملة الرسمية في الصين هي اليوان .

ويظهر أثر العوامل الاقتصادية في الصين على الإصلاح التعليمي بها في ظهور أكثر من 300 مدرسة متوسطة، ومعظمها لديها مصانع صغيرة تدير مدارس فرعية في المناطق الريفية، وكل مدرسة لها اتصال بعدة مصانع وبعض المجموعات المنتجة في الريف، ويوضع الدخل من هذا الإنتاج تحت تصرف كل مدرسة لتوسيع رقعة عملها⁽¹⁷⁾ ونمت المصانع التي تديرها المدارس في بكين نمواً سريعاً، والأغلبية العظمى من الثلاثمائة مدرسة متوسطة في بكين نفسها، ويتراوح إنتاجها بين لعب للأطفال وأدوات معدنية وآلات ميكانيكية.

ويمكن أن تنقسم المصانع التي تديرها المدارس إلى فئتين: فئة يكون الإنتاج فيها بحسب ما تمليه خطة الدولة، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بإمدادها بالمواد الخام كما تقوم بتصريف المنتجات. أما الفئة الأخرى فتتمدها المصانع الكبرى بالمواد الخام فتحولها هذه إلى قطع غيار، أو أنها تمد المدارس بقطع فتجمعها وتصنع منها الآلات لحساب هذه

المصانع الكبرى، وتتبع المصانع التي تديرها المدارس مبدأ الاعتماد على النفس والانتفاع بما هو متاح. وقد هياً الانتشار الكبير للصناعة فرصاً كثيرة للعمل⁽¹⁸⁾ والوظائف للعمال المهرة ونصف المهرة، وانعكس ذلك على اهتمام الصين بالتوسع في التعليم الفني والتعليم من أجل العمل المنتج⁽¹⁹⁾.

وقد ارتبطت الإصلاحات الاقتصادية منذ أواخر السبعينيات بالإصلاح التعليمي في ذلك الوقت حيث شملت هذه سياسات التعليم تنوعاً في المحتوى التعليمي، وخصخصة بعض التكلفة التي تتحملها المدرسة واللامركزية في مسؤولية الإدارة وتمويل المدارس، وخلق إستراتيجيات جديدة لتحقيق المساواة في الفرص التعليمية للأطفال خاصة أطفال المناطق الريفية، وإنتاج قوى عاملة ماهرة ذات كفاءة عالية والتركيز على الجودة النوعية للتعليم⁽²⁰⁾.

والجدير بالذكر أن من المؤشرات الدالة على التطور الاجتماعي والاقتصادي في الصين، زيادة الناتج المحلي من 67.9 مليون يوان عام 1952 إلى أن أصبح قدره 5773.4 مليار عام 1995. وفي عام 1997 وصل إلى 7955.3 مليار يوان⁽²¹⁾. وسجلت الصين زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى معدل 12٪ عام 1992⁽²²⁾. وبلغ متوسط معدل النمو في عقد التسعينات 9.6٪ في الصين وساعد هذا الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي على نمو الصادرات الصينية بنسبة 17٪⁽²³⁾ وهو ما يعكس أهمية الإصلاح الاقتصادي.

ويظهر أثر عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين على إصلاح التعليم المستمر وتعديل الاتجاهات والسلوكيات التربوية حيث أدى التكيف الصيني التدريجي للإصلاح الاقتصادي إلى تحول في نظام التعليم الصيني في مجال المناهج الدراسية والموضوعات التعليمية، كما أرغمت المدارس ووحدات العمل على إعادة التفكير في إستراتيجيات النجاح وظهرت المدرسة المنتجة في ضوء رواج اقتصاديات التعليم. ونجحت الصين من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح في هيكلية النظام الاشتراكي، وتحويله من نظام المركزية المفرطة الخاضع لبيروقراطية الدولة إلى نظام مندمج من الشبكات الاقتصادية

العالمية دون الإخلال بهدف النظام الاشتراكي، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية .

العوامل الاجتماعية :

الصين مدينة متعددة الجنسيات تشمل 56 جنسية غالبيتهم من الهان Han حوالي (92%) ومعظم الأعراق الأخرى لها لغتها الخاصة، ولم يكن للغة شكل مكتوب حتى عام 1949 وللشعب الهاني لغته الخاصة به وهي الصينية وهي اللغة الرسمية للبلاد، ويبلغ تعداد السكان حوالي 1.2 مليار نسمة. والصين مجتمع زراعي يشكل الفلاحون 83.5% من قوة العمل في المجتمع بينما يشكل العمال الصناعيون 7.4%⁽²⁴⁾.

وقد نصت المادة الثالثة من الدستور على أن "الجمهورية الشعبية الصينية دولة متعددة القوميات موحدة، وأن جميع القوميات متساوية، ولجميع القوميات حرية استخدام لغاتها المنطوقة والمكتوبة وتطويرها وحرية إبقاء عاداتها وتقاليدها، أو إصلاحها وأن يطبق الاستقلال الذاتي المنطقي في الأقاليم التي تتكتل فيها أقليات قومية، على أن يكون كل إقليم من أقاليم الاستقلال الذاتي جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية الشعبية الصينية". وتتعدد إنجازات التعليم بالنسبة للأقليات ففي عام 2000 كان هناك 12 جامعة بلغ عدد المسجلين بها أكثر من 5 مليون طالب، منهم 317300 مسجلاً من الأقليات، بنسبة 5.71% من إجمالي عدد المسجلين. وفي الوقت الحاضر تمتلك الأقليات 55 جامعة خاصة بها، ولقد قامت الدولة باتخاذ خطوات لمساعدة مناطق الأقليات لتطوير التعليم ثنائي اللغة ولعمل كتب دراسية بلغة الأقليات، ومن بين 55 أقلية بالبلاد يوجد 53 أقلية لها لغاتها المكتوبة.

أ. الزيادة السكانية:

استجابت الصين لمتغير الزيادة السكانية من خلال بناء نظام التعليم من بعد في الصين ليشمل الدولة ككل من خلال تكامل برامج التعليم من بعد المعتمدة على الأقمار

الصناعية، وحاليا يوجد 20 مؤسسة تعليمية عليا تعرض برامج الدبلومات والمؤهلات الخاصة بها، وفي عام 1979 افتتحت جامعة الإذاعة والتلفزيون المركزية بالصين . Central Radio and TV University (CRTVU)

وفي عام 1986 انطلقت القناة التعليمية التلفزيونية الصينية لنقل برامجها عبر الأقمار الصناعية، ويتم تدريب المعلمين أثناء الخدمة عن طريق القناة التلفزيونية على كافة المستويات، كما اتبعت نظام التدريب بالمراسلة والبرامج المسائية والتعلم الذاتي، ومن ثم يحصل ملايين المعلمين على برامج متجددة وتدريب المعلمين أثناء الخدمة باستخدام القمر الصناعي الذي بدأ في عام 1986م، كما بدأت كلية المعلمين التلفزيونية في يوليو عام 1987 وسميت China TV Teacher's College بهدف تدريب معلمي المدارس الابتدائية والثانوية وتحقيق التنمية المهنية المستمرة لهم. وأيضاً تشارك كلية المعلمين التلفزيونية في إنتاج المواد التعليمية، وتدرّس الإدارة والأعمال الإدارية مثل شؤون النظام والطلاب والتسجيل والاختبارات وإعطاء الشهادات، كما يتم تعليم الطلاب من خلالها وجها لوجه مع مرشدين مختصين ويحصلون من خلال هذه البرامج على دبلومات إذا ما نجحوا في اجتياز الاختبارات الموضوعية بواسطة مركز الاختبارات الصيني⁽²⁵⁾، وبحلول منتصف التسعينيات أصبح نظام للتعليم من بعد في الصين المعتمد على الإذاعة والتلفزيون أكبر مؤسسة تعليمية تقدم تعليم وتدريب مستمر مرتبط بالوظائف لأكثر من 2 مليون معلم ومدير وموظف، وقد حصل 2.31 مليون معلم على دبلومات خلال فترة من 2 إلى 3 سنوات من هذه الجامعة كما قدمت تدريبا عمليا لمليون مزارع. وتطوير شبكة التعليم من بعد لتطوير التعليم في المناطق شديدة الفقر⁽²⁶⁾. وتقوم الصين حاليا بتشغيل برامج تطوير التعليم مدى الحياة بصورة فاعلة. وقامت الحكومة الصينية بإتباع سياسة الارتقاء بمستوى الأمة (EQO) Enhancing the Quality Of the Nation بصورة متكاملة لتقديم أنواع ومستويات متعددة من التعليم ومساعدة المؤسسات التعليمية على فتح أبوابها للمجتمع، وتشجيع الناس على تحقيق طموحهم الخاص بالتعليم. وتطوير شبكة التعليم والبحث العلمي الصينية (CERNET)

China Education And Research Net work التي بدأت عام 1994. وربط أكثر من 400 مؤسسة تعليمية عليا منتشرة في أكثر من 100 مدينة وربط لكل مستويات التعليم العالي بها وبشبكة الإنترنت.

بد الفجوة بين الذكور والإناث في الصين .

اهتمت الصين بضمان حقوق المرأة والفتاة في التعليم، ففي الصين القديمة كان 90٪ من النساء غير متعلّقات، وفي عام 1949 بلغ معدل التسجيل بالمدارس الابتدائية ما يقرب من 15٪ من الفتيات. وبحلول عام 2000 بلغ معدل تسجيل الفتيات في المدارس الابتدائية 99٪، كما انخفض الفارق في التسجيل بين الجنسين إلى 0.07، وبحلول عام 2001 وصلت نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية إلى 47.64٪. وفي عام 1999 بلغ عدد الإناث بالمدارس الثانوية ما يزيد على 50٪، وبمؤسسات التعليم العالي التقليدية 42.04٪ من إجمالي المسجلين لعام 2000⁽²⁷⁾. وقامت الحكومة بالعديد من المشروعات لتطوير بيئة التعلم للفتيات المتسربات من التعليم لمساعدتهن على العودة للمدرسة كما. حققت الحكومة الصينية تقدماً ملحوظاً في القضاء على الأمية ففي الصين القديمة عام 1949 وصلت نسبة الأمية 80٪ ويرجع ذلك إلى أن الصين استطاعت إنشاء نظام للتعليم الإضافي (وقت الفراغ) الذي بدأ عام 1951. واعتبر جزءاً من النظام التعليمي للدولة، كما افتتحت عام 1958 البرنامج القومي للتربية في وقت الفراغ وبرنامج عمل نصف الوقت. وقد انخفضت معدل الأمية من 80٪ عام 1949 إلى 15.8٪ عام 1990، واتبعت الصين أسلوب "السير على كلتا القدمين" والمقصود به إنشاء نظام للتعليم غير النظامي وهو نظام مرن ومفتوح إلى جانب التعليم النظامي وهو حكومي مجاني اختياري. وبحلول عام 2001 انخفض معدل الأمية في الصين إلى أقل من 6.72٪ كما انخفضت نسبة الأمية بين الشريحة العمرية 15-50 عاماً إلى أقل من 4.8٪ .

العوامل الدينية :

انتشرت في الصين ديانات متعددة هي التاوية والبوذية والكنفوشية ثم ظهرت

الديانة المسيحية في القرن السابع الميلادي⁽²⁸⁾ ويعتقد غالبية الصينيون الديانة البوذية والتاوية والكونفوشيوسية وحوالي 15٪ يعتنقون الإسلام و 10٪ الديانة المسيحية وجميع القوميات والأديان متساوية، ويظهر أثر تعدد الديانات على الإصلاح التعليمي بالصين في إنشاء إدارة الدولة للأديان في بكين مهمتها تنسيق الصلات بين الحكومة ورجال الدين، بحيث تضمن الدولة تلبية رغبات أصحاب الديانات المختلفة وينعكس تأثير هذا العامل الديني على مناهج التعليم، فيلاحظ أن هناك مناهج خاصة تبعا لاختلاف الأديان.

تعليق عام على العوامل الثقافية :

في ضوء ما سبق يتضح أن العوامل السياسية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في الصين قد لعبت دورا في حركة الإصلاح التعليمي من خلال غرس المبادئ الاشتراكية التي أثرت بشكل واضح في تشكيل المجتمع الصيني، إذ تم وضع أهداف السياسة التعليمية في ضوءها من خلال ربط النظرية بالتطبيق، كما أثرت العوامل الجغرافية على الإصلاح التعليمي في الصين حيث كان لتنوع المناخ وطبيعة الصين الجغرافية وتكونها من سهول ووديان وهضاب كان له أثر كبير في ظهور التعليم الريفي، وظهور نظام مدارس الكوميونات كتطور لنظام التعاونيات الزراعية، وهو نوع من المدارس تنظمه الوحدات الجماعية، كما أنشئت المدارس الملائمة لطبيعة كل منطقة سواء كانت جبلية أو رعوية أو زراعية . أيضاً كان لاضطراب الاقتصاد القومي في الصين عام 1949 تأثير على الإصلاح التعليمي حيث بدأت الصين استخدام قوتها البشرية الهائلة كمورد أساسي. وظهر تأثيرها بنظام التعليم في الاتحاد السوفيتي، وظهرت المدارس التي لديها مصانع وزادت المصانع التي تديرها المدارس، وأدت الظروف الاقتصادية وحاجة البلاد إلى التصنيع إلى صنع سياسة تعليمية تخدم الاقتصاد. ولذلك يلاحظ أن هناك ربطاً بين المدارس وبين المصانع بأنواعها المختلفة وفرض الوضع الاقتصادي للصين وحاجتها للتنمية والإنتاج اشتراك التلاميذ في العملية الإنتاجية واشتراك المدارس في إدارة وامتلاك المصانع، وتضمنت مناهج التعليم التركيز على أهمية العمل والإنتاج والصناعة بأنواعها

المختلفة لأهمية ذلك في بناء الاقتصاد الصيني. وشملت السياسات التعليمية تنوعاً في المحتوى التعليمي، وخصخصة بعض التكلفة التي تتحملها المدرسة واللامركزية في مسئولية إدارة وتمويل المدرسة والتركيز على الجودة النوعية في التعليم، كما يظهر أثر عملية الإصلاح الاقتصادي على إصلاح التعليم في الصين من خلال إصلاح التعليم المستمر، وتعديل الاتجاهات والسلوكيات التربوية، وتغير في المناهج الدراسية، وظهور المدرسة المنتجة، وبذلك استطاعت الصين التحول من المركزية الشديدة إلى اللامركزية دون الإخلال بالأهداف والمبادئ الاشتراكية.

أما بالنسبة لأثر العوامل الاجتماعية على حركة الإصلاح التعليمي فيلاحظ أن الصين دولة متعددة الجنسيات والأعراف، ودولة تتصف بالزيادة السكانية وهي أيضاً تشمل ديانات متعددة، وتتعدد إنجازات التعليم الذي سمح بمشاركة الأقليات حيث أنشئت جامعات خاصة بالأقليات، كما أنشئت إدارة الدولة للأديان من أجل تنسيق الصلات بين الحكومة ورجال الدين ويلاحظ أن الإصلاح التعليمي قد استجاب لعامل تعدد الأديان في الصين حيث توجد مناهج خاصة تبعا لاعتناق الفرد الديني، وقد مثلت الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة للصين خاصة فيما يتعلق باستيعاب أعداد المزمين بالمدارس المختلفة إلا أن السياسة التعليمية في الصين قد استجابت لمتغير الزيادة السكانية ببناء نظام التعليم من بُعد الذي يغطي الدولة ككل. بالإضافة إلى تكامل برامج التعليم من بُعد المعتمدة على الأقمار الصناعية، وافتتاح جامعة الإذاعة والتلفزيون المركزية، وإنشاء كلية المعلمين بالتلفزيون الصيني، وتطوير شبكة التعليم من بُعد لتطوير التعليم في المناطق شديدة الفقر، وتشغيل برامج تطوير التعليم مدى الحياة.

أهداف التعليم في الصين:

التعليم هو قاعدة التحديث الاشتراكي ويهدف التعليم في الصين إلى توفير التعليم إلى جميع المواطنين لخدمة التحديث الاشتراكي للبلاد، ودمج التعليم مع العمل لضمان التنمية الأخلاقية والعقلية والبدنية الشاملة لدى الأجيال القادمة لبناء المجتمع الاشتراكي،

ويستند تطوير التعليم علي الماركسية اللينية، وفكر ماوتسي تونج ونظرية بناء الاشتراكية مع الحفاظ على السمات والخصائص الصينية. وإقران العلاقة الرابطة بين التعليم والنمو الاقتصادي لتحسين القوة العاملة. وتهدف الصين إلى إنشاء إطار عمل أساسي لنظام التعليم مع نهاية القرن الحادي والعشرين بحيث يكون متوافقاً مع احتياجات التجديد الاشتراكي، ويتصف بالصفات الصينية المتميزة⁽²⁹⁾.

ومن ثمركز الإصلاح التعليمي على تقديم تعليم فني ومهني يعني باحتياجات خطة التعليم بتقديم الأعداد المطلوبة من المعلمين والخبراء والعمال. وتعد أفكار ماركس وأنجلز وليفين، وماوتسي تونج الإطار المرجعي للقيم الاجتماعية، وقد حدد ماوتسي تونج الهدف الأساسي للتعليم أن يخدم الأغراض والأهداف السياسية وتمكين الجميع من تلقى تعليمهم أخلاقياً وعقلياً وبدنياً لكي يصبحوا عمالاً يتميزون بالوعي الاشتراكي⁽³⁰⁾.

ثالثاً: نظام التعليم في الصين :

يشبه نظام التعليم الصيني الشكل الهرمي حيث يقل عدد الطلاب في المراحل العليا والتعليم العالي بسبب ندرة الموارد المخصصة للتعليم من الدولة للتعليم العالي وكذلك التي يكون مصدرها الإعانات والمنح والجمعيات الأهلية

ويتكون التعليم في الصين من أربعة قطاعات أساسية هي قطاع التعليم الأساسي Basic Education (BE)، وقطاع التعليم المهني والتقني Vocational Education (VE)، وقطاع التعليم العالي الجامعي Higher Education (HE)، قطاع تعليم الكبار (AE) Adult Education. ويشمل التعليم الأساسي مرحلة ما قبل دخول المدرسة، والتعليم الابتدائي والثانوي العام، والتي تشمل مرحلة التعليم الثانوي الدنيا، ومرحلة التعليم الثانوي العليا ويختلف سن الالتحاق والتخرج من المدرسة في مستويات مختلفة

مرحلة ما قبل المدرسة :

تقبل مرحلة رياض الأطفال عند سن الثالثة وأكثر، وتستمر ثلاث سنوات وهي

مرحلة غير إلزامية، وينتشر تعليم ما قبل المدرسة في الصين بسرعة مذهلة خاصة في المناطق والقرى الريفية، ويضم عدد كبير من المدارس الابتدائية الريفية فصول حضانة لمدة سنة واحدة قبل دخول المدرسة. وقد اهتمت الحكومة الصينية بتعليم ما قبل المدرسة، ووضعت المدن والأقاليم تشريعات خاصة بمؤهلات مدرسي الحضانة وتقييم أدائهم، وتشريعات متعلقة بإدارة الحضانات وتوجد على مستوى الدولة 67 مدرسة مخصصة لتدريب معلمي الرياض، بالإضافة إلى أقسام تعليم ما قبل المدرسة المتصلة بالمدارس المهنية العليا والتي تدرب المدرسين من خلال شبكة التعليم من بعد، كما قامت الحكومة بمشروعات لتطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال في المناطق الجبلية⁽³¹⁾.

وطبقا للظروف المحلية وفي عام 1999 كان هناك 111.7 ألف دار حضانة ويبلغ عدد المسجلين بها 2021800 طفلا.

التعليم الابتدائي :

ومدته ست سنوات أو خمس سنوات ويكون سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ست أو سبع سنوات، وتتبع الصين نظام التعليم الإلزامي ذو التسع سنوات ويشمل التعليم الابتدائي والمرحلة الثانوية الدنيا. وفي الوقت الحاضر يوجد نظام (6 + 3) سنوات ويوجد نظام آخر متكامل 1-9 سنوات. جانبا إلى جنب لنظام (3+6) المنتشر في معظم الأماكن. وقد بذلت الصين جهوداً عظيمة لتوفير التعليم الإلزامي (ذو التسع سنوات) منذ إعلان قانون التعليم الإلزامي سنة 1986، حيث أصبح التعليم الابتدائي إلزاميا في أغلب مناطق الدولة وبحلول عام 2001 بلغت نسبة الأطفال في المدارس الابتدائية 99.1٪، بالمقارنة بعام 1949، حيث كانت 20٪ فقط ويوجد 491.300 مدرسة ابتدائية بلغت نسبة الملحقين بها 125.434.700 طفلا. كما قامت الحكومة بمشروعات لتعميم التعليم الإلزامي في الأقاليم الفقيرة.

مرحلة التعليم الثانوي العام :

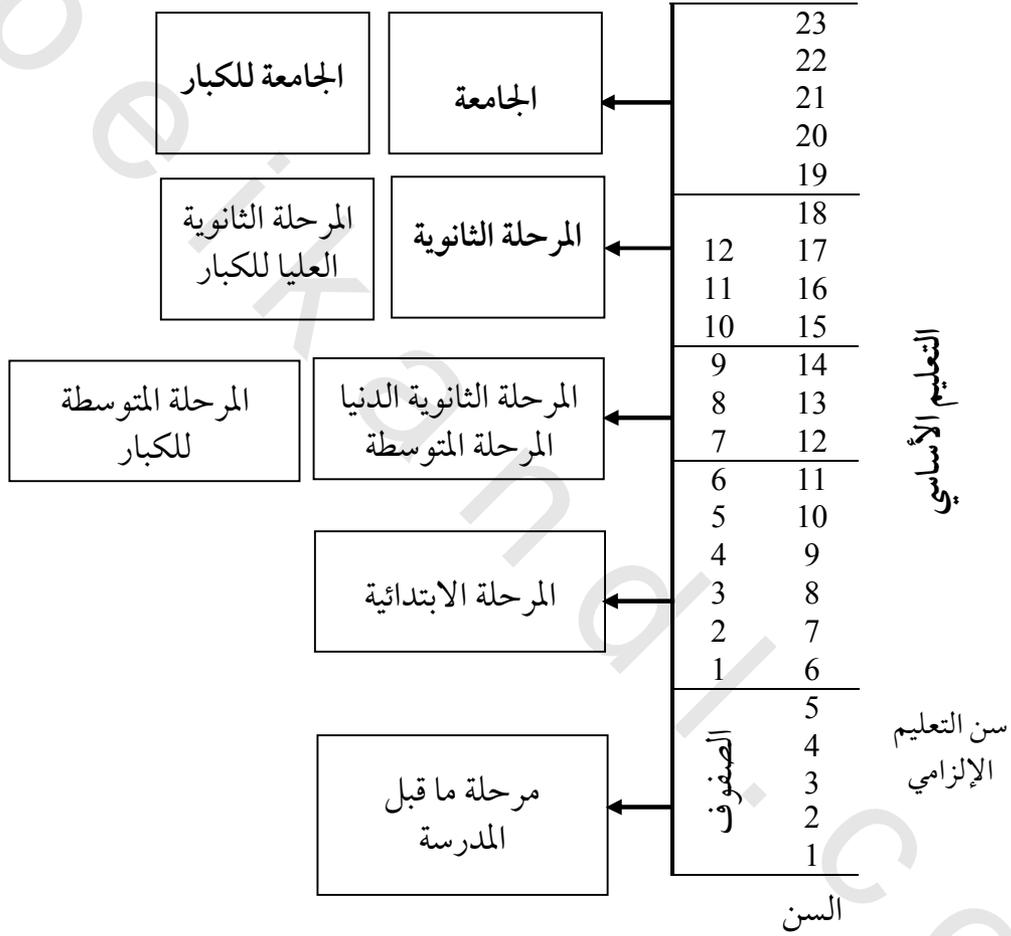
وتشمل مرحلة التعليم الثانوي الدنيا، ومرحلة التعليم الثانوي العليا. وتعتبر المرحلة الثانوية الدنيا ضمن التعليم الإلزامي، ومدتها 3 أو 4 سنوات، بينما يكون سن الالتحاق بها 12 أو 13 سنة. ويكون سن الالتحاق بالمرحلة الثانوية العليا 15 سنة أو 16 سنة، وقد خطت الصين خطوات كبيرة في تطوير التعليم بالمرحلة الثانوية. حيث بلغ عدد المدارس في نهاية عام 2001 حوالي 14900 مدرسة ثانوية تقليدية بإجمالي عدد مسجلين يبلغ 14049100 طالبا و 21.800 مدرسة ثانوية للتعليم المهني. ولقد بلغ معدل إجمالي عدد المسجلين بالمرحلة الثانوية 42.8٪ من المرحلة العمرية المستهدفة .

التعليم المهني الثانوي :

ويشمل التعليم الثانوي الفني المدارس الثانوية الخاصة والمتخصصة شاملة بذلك المدارس الفنية الثانوية (STSS)، والمدارس العادية (NSs)، ومدارس العمال المهرة Skilled Workers Schools (SWSs)، والمدارس المهنية، ويلتحق الطلاب بالمرحلة الثانوية العليا في المدارس المهنية العليا عند سن 15 أو 16 سنة، وتستمر الدراسة 2-3 سنوات، ونسبة قليلة تستمر 4 سنوات⁽³²⁾ ومنذ عام 1980 والتعليم الثانوي المهني والفني في تطور مستمر وسريع، وفي عام 2001 كان هناك 14,854 مدرسة ثانوية مهنية بلغ عدد المسجلين بها 3331100 طالبا. ويوجد الآن 9,811,000 طالبا في هذا النوع من التعليم. ولقد بلغ عدد المسجلين 41.1٪ من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى 2,100 مركز تدريب توفر التدريب والتعليم لمليون شخص غير عامل سنويا.

شكل رقم (1) (33)

نظام التعليم الرسمي في جمهورية الصين الشعبية



مبادئ الإصلاح التعليمي في الصين:

تلتزم السياسة التعليمية بالمبادئ والاتجاهات العالمية في إطار مبدأ التعليم للجميع.

1- المبادئ التي تضمنها البرنامج الأساسي للحزب الشيوعي في عام 1949.

وتتضمن:

المادة (159) تنص على إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة للجميع.

المادة (160) تنص على أن يكون لكل طفل من سن 6-12 حق الحصول على التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية مع توفير الكتب للعائلات الفقيرة.

المادة (161) تنص على منح بعثات تعليمية للطلاب في الريف والحكومات المحلية.

المادة (162، 163) تنص على إدراج التعليم العام والخاص والأسس الثقافية تحت الرقابة العامة للدولة مع إحداث التوازن في التعليم بين الأقاليم المختلفة.

المادة (164) تنص على توازن الميزانية القومية العامة بين المدن والأقاليم.

وعندما قامت الثورة في أكتوبر 1949 وضع البرنامج الأساسي للحزب الشيوعي الصيني النقاط الرئيسة التالية للسياسة التعليمية:

مادة (41) الثقافة والتعليم في جمهورية الصين الشعبية ديمقراطية الواجب الرئيسي للحكومة هو رفع مستوى الثقافة والتعليم والنهوض بالأفكار التي تخدم الجماهير مثل التدريب على العمل الوطني وغرس حب الوطن والعمل والممتلكات العامة.

مادة (46) أن تجمع طريقة التدريب بين الجوانب النظرية والجوانب العملية عن طريق تغيير مضمون التعليم وإصلاح طرق التدريس تدريجياً⁽³⁴⁾.

2- دستور عام 1954 م :

وترتكز قاعدة الجمهورية الصينية الشعبية وحكومتها من الناحيتين النظرية والتشريعية على دستور الصين لعام 1954، والذي جاء في مقدمته أن نظام الديمقراطية الشعبية في جمهورية الصين الشعبية يضمن للبلاد أن تتمكن من تصفية الاستعمار وبناء مجتمع اشتراكي مزدهر عن طريق سلمي، وأن المرحلة التي تمتد من إنشاء جمهورية الصين الشعبية، إلى أن يتم بناء المجتمع الاشتراكي، تعد مرحلة انتقالية، تحقق فيها الدولة إعادة البناء الاشتراكي بصورة تدريجية، وإنجاز التحول الاشتراكي في الزراعة والصناعة اليدوية وفي الصناعة والتجارة الرأسمالية بصورة تدريجية. (35)

3- دستور 1978 م :

وقد أظهر هذا الدستور أن قادة الحزب يعملون في إطار المبادئ الخاصة بمشاركة الجماهير والديموقراطية المركزية، ويسمح للحزب أن يسيطر ويشرف على النظام التعليمي بأكمله.

4- قوانين التعليم :

أ- قانون التعليم الإلزامي بجمهورية الصين الشعبية والذي صدر في 12/4/86 وأقره المؤتمر القومي الشعبي السادس وصدق عليه رئيس الجمهورية بالقرار رقم 38 لسنة 1986 والذي نص على التزام الدولة بتنفيذ التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات

ب- قانون التعليم بجمهورية الصين الشعبية. لسنة 1995 (36).

ج- قانون المعلمين بجمهورية الصين الشعبية. وقد صدر هذا القانون في 31/10/1993 وأقرته اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي القومي الثامن وأصدر بالقرار الرئاسي رقم (5) لعام 1993 ليحدد الحقوق الشرعية والمسؤوليات القانونية ونظام صلاحية المعلمين. (37)

- د- قانون التعليم المهني بجمهورية الصين الشعبية⁽³⁸⁾. وقد صدر هذا القانون عام 1996 طبقاً لقانون التعليم وقانون العمل، من أجل تنفيذ تطوير التعليم المهني ودعم التحديث الاشتراكي.
- هـ - قانون التعليم العالي بجمهورية الصين الشعبية.
- و- قانون تنظيم الدرجات الأكاديمية بجمهورية الصين الشعبية.

ويلعب المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني دوراً هاماً في وضع أهداف ومهام التحديث الاشتراكي في القرن الحادي والعشرين ويضع الخطة العامة لتنفيذ الإستراتيجيات لتطوير التعليم بتطوير العلوم والتربية ومن خلال المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب للقيام بهذه المهمة. وقد حدد المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني هدفاً إستراتيجياً للقرن الحادي والعشرين وهو التحديث الاشتراكي ووضع الخطة العامة لتنفيذ الإستراتيجيات لتطوير التعليم من خلال العلوم والتربية، ومن هنا فإن خطة العمل لتطوير التعليم نحو القرن الحادي والعشرين تؤكد على التخطيط الشامل مع التركيز على البرنامج الأساسي لإصلاح التعليم، وتؤكد على الاختيار المناسب للأولويات، وعلى عملية التنفيذ.

الخطة الأولى: وتستهدف الارتقاء بمستوى الأمة وتنفيذ مشروع التعليم (EQO) **Enhance the Quality of the nation**⁽³⁹⁾ من خلال تعميم التعليم الإلزامي لمدة 9 سنوات، ومحو الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر بحلول عام 2010.

الخطة الثانية: وتستهدف تطوير التعليم للقرن الحادي والعشرين، من خلال تحسين وتطوير نوعية المعلمين، والتركيز على أخلاقيات المهنة، وتوفير برامج تنمية مهنية مستمرة، والتدريب أثناء الخدمة.

الخطة الثالثة: وتستهدف تطوير التعليم للقرن الحادي والعشرين، من خلال تنفيذ مشروع التعليم عن بعد، حديثاً وبناء شبكة تعليم مفتوحة، وإنشاء نظام للتعليم المستمر مع الاهتمام الخاص بتقديم خدمات التنمية الريفية والزراعية

الخططة الرابعة: وتستهدف تطوير التعليم المهني، وتعليم الكبار، وتدريب عدد كبير من العمال المؤهلين والموظفين المهرة بالمؤهلات الضرورية، ونشر الخدمات للتنمية الزراعية والريفية .

الخططة الخامسة: وتستهدف إصلاح أنظمة التقويم التربوي، وزيادة دافعية قطاعات المجتمع المختلفة لإدارة المؤسسات التعليمية من خلال تشكيل إطار للخدمات التعليمية بحيث تتم إدارة معظم المدارس بواسطة الحكومة أو بواسطة القطاعات الاجتماعية الأخرى وصياغة سياسات تهدف إلى جذب الأموال غير الحكومية الخاصة.

خطوات الإصلاح التعليمي في الصين:

أولاً : منح مسؤوليات تطوير التعليم الأساسي للمحليات :

تقوم الحكومة المركزية في الصين بالإشراف والإرشاد العام بالنسبة للتعليم الأساسي، بينما تقع مسؤولية الإدارة اليومية والمتابعة على الحكومات المحلية. وتعد لجنة الدولة للتعليم (SEDC) مسؤولة عن صياغة القوانين والتشريعات والسياسات والتخطيط العام ووضع العناصر الأساسية لنظام التعليم وإيجاد تمويل خاص لتدريب المعلم في المناطق الفقيرة، وأيضاً مهمة الإشراف العام على العمل داخل الأقسام التعليمية تحت سلطة الحكومات المحلية. وتقع مسؤولية وضع خطط لتطوير التعليم وتصميم خطط التدريس شاملة بذلك المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية المحلية على عاتق الحكومات الإقليمية والريفية، وتوفير التمويل المالي لمساعدة المناطق الفقيرة مع توزيع المبالغ المالية على التعليم الأساسي وتبنت الصين سياسة وضع الخطط التعليمية على أسس إقليمية بشرط أن يتم ذلك في ضوء السياسات العامة. وأن تتغير وظائف الحكومة من مجرد تنفيذ الإدارة المباشرة لشئون المدارس إلى الإدارة على مستوى أكبر بالطرق التشريعية والقانونية، والتخطيط، وتوزيع الميزانية إلى جانب الإدارة التنفيذية وتمكين المؤسسات التعليمية من أن تصبح كياناً قانونياً ومنحها قدرًا مناسباً من السلطة لاتخاذ القرارات وأن تضع خطة لتوفير البرامج التعليمية استجابة للاحتياجات الاجتماعية. أما الحكومات

المحلية فتتحمل مسؤولية تمويل التعليم الإلزامي، ونشر وتوظيف مبادئ إدارة المدرسة وتوفير التوجيه التعليمي للمدرسين ويتمثل عمل حكومات الدوائر الانتخابية في إدخال التعليم الإلزامي في المناطق الخاضعة لسלטهم القضائية وقد تم إلغاء وزارة التربية والتعليم في الصين وإنشاء لجنة تعليم قومية عام 1985، وتولت اللجنة القيام بالأدوار التي كانت تقوم بها لجنة التخطيط القومي بوزارة التعليم، وأصبحت مسئولة عن كل المؤسسات التعليمية ولعبت دورا أساسيا في إدارة التعليم الذي أضفي نوعا من اللامركزية، وتعد لجنة التعليم بالدولة مسئولة عن وضع الأسس والمبادئ الموجهة للتعليم، ووضع القوانين وتخطيط مشروعات التطوير وتنسيق البرامج التعليمية للأقسام المختلفة، ووضع معايير لقياس الأداء التعليمي وتيسير الإدارة وتفويض السلطة وحدث تحول في الإدارة إلى مناطق لامركزية ومديريات تتمتع بالاستقلال ومجالس بلدية وحكومات محلية لديها القدرة على تطوير التعليم الأساسي ولديها مزيد من القدرة على صنع القرار.

ثانيا: سياسة تطوير التعليم الإلزامي في الصين:

أقر الاجتماع الرابع للمؤتمر الوطني الشعبي السادس في إبريل 1986 قانون التعليم الإلزامي الصيني الذي ينص بأن يلتحق الأطفال بالتعليم في سن السادسة من العمر وبالحدود التي يحددها قانون التعليم الإلزامي، بصرف النظر عن الجنس والنوع ويقضي قانون التعليم الإلزامي بأن يكون التعليم الإلزامي مجانا، وتقع مسؤولية تنفيذ هذا القانون على الآباء وأولياء الأمور، أما الآباء الذين يمتنعون عن تطبيق هذا النظام فإنهم يتعرضون للعقاب وتفرض السلطات المحلية العقوبات المنصوص عليها على الوحدات والأشخاص الذين يعتمدون على تشغيل الأطفال في سن المدرسة. ويشمل التعليم الإلزامي مرحلتين هما المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة الدنيا، وتعمل الصين على تعميم التعليم المتوسط الأدنى وعلى إتاحة فرصة التعليم للجميع في عمر التعليم الإلزامي الأمر الذي يستدعي قيام السلطة المحلية بوضع البرامج الملائمة للأطفال بما يتناسب وحاجاتهم ومع أعمارهم ويقرر أعضاء البرلمان في المستويات المحلية المتعددة خطوات

وطرق تنفيذ التعليم الإلزامي ذو التسع سنوات بما يتفق وتوجيهات السلطة المركزية وخطوطها الإرشادية، وتطوير التعليم الإلزامي في المناطق الريفية والمناطق الحضرية وربط التعليم الإلزامي بالأسرة والمجتمع وربط التعليم والكتب الدراسية بالإنتاج والجانب النظري بالجانب العملي .

وتضمنت إجراءات السياسة التعليمية فيما يخص ذلك لا مركزية التعليم، وعولمة نظام التعليم الإلزامي ذو التسع سنوات، ومحو الأمية، وتنوع مصادر تمويل التعليم، وفرض الرسوم والضرائب التعليمية عن طريق جمع الموارد المالية من الأسر . وبذلك نجحت حركة إصلاح التعليم الأساسي في الصين.

ثالثاً: سياسة إعداد وتدريب المعلمين ورعايتهم في الصين:

تولى حكومة الصين اهتماماً كبيراً بالمعلم، وتعمل جاهدة على تحسين الأوضاع الاجتماعية للمعلمين، وتم تشريع قانون المعلمين (647) في عام 1993 والذي يحدد حقوق ومسئوليات ومؤهلات وتوظيف المعلمين وإعدادهم وتدريبهم وتقويمهم، والالتزامات القانونية لهم ويتم ترقية هيئة التدريس طبقاً للقانون . وتطبق الصين نظام مؤهلات المعلمين والتي تقسم المعلمين إلى سبعة تصنيفات ترتبط بالمراحل التعليمية المختلفة . بدأ من معلم مرحلة رياض الأطفال وحتى أستاذ الجامعة

وتشجع حكومة الصين التدريب والتنمية المستمرة للمعلمين من أجل تحسين الجودة النوعية لهيئة التدريس، ويتم تدريب المعلمين من مختلف المستويات في مدارس أو مؤسسات تدريب أثناء الخدمة . وقد قامت حكومة الصين الشعبية بالتخطيط لتنفيذ "مشروع التعليم المستمر لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية عام 1999" وتتضمن أهداف هذا المشروع عولمة التعليم الثانوي بنهاية عام 2010 على أساس المعايير التي يتم الأخذ بها تدريجياً .

كما بذلت حكومة الصين جهداً من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والأمور المادية للمعلمين والمتعلقة بأجور المعلمين والحوافز وزيادة أجورهم تدريجياً، والرعاية

الطبية والاهتمام بجودة المعلمين، حتى وصلت نسبة المعلمين الذين يستوفون معايير المؤهلات الأكاديمية في المدارس الابتدائية 96,9٪ وفي المدارس الثانوية 87٪ وفي المدارس الثانوية العليا 68,43٪ عام 2000. وتنتهج الصين سياسة تدريبية شاملة يتم تنفيذها من خلال العديد من المؤسسات التدريبية، ويعتبر تدريب المعلمين في الصين مسؤولية مشتركة بين مختلف الأجهزة الإدارية التعليمية ومؤسسات تدريب المعلمين ومؤسسات التدريب الأخرى، بالإضافة إلى المدارس التي يعمل بها المعلمون، بالإضافة إلى مقررات جامعات المراسلة بواسطة كليات ومعاهد التربية، والمؤسسات الخاصة.

رابعا: سياسة الاهتمام بالتعليم المهني والفني :

كانت لدراسات بحوث الخطة الخمسية السادسة من 1980-1985 تأثير واضح على تطوير التعليم الثانوي. أن يبدأ التعليم الفني من المرحلة الابتدائية إلى التعليم الفني العالي. وفي ضوء اهتمام السياسة التعليمية في الصين بالتعليم الفني والمهني صدر قانون التعليم الفني عام 1996، والذي قدم الأسس القانونية الخاصة لإجراءات إصلاح التعليم الفني الصناعي في الصين، لما له من دور في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك حدث تزايد في الناتج الإجمالي للصين من 451.8 مليون يوان عام 1978 ليصل إلى 6.756 بليون يوان عام 1996 مسجلا معدل نمو سنوي في المتوسط مقداره 10٪ .

خامسا: سياسة المشاركة في تمويل التعليم في الصين :

ينص قانون التعليم لجمهورية الصين الشعبية على أن الدولة سوف تؤسس نظاما لتمويل التعليم تشكل فيه المخصصات النقدية مورداً رئيساً، يضاف إليها رءوس أموال تجمع عبر قنوات متنوعة، وفي نفس الوقت، هناك نظام لتقسيم المسؤولية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية وهو نظام يستخدم في الإدارة وتمويل التعليم. بمعنى أن الميزانية القومية مسؤولة عن تمويل مؤسسات التعليم العالي عن الاعتمادات المالية الخاصة التي تستغل في مشاريع تعليمية معينة بالدولة وكل ذلك يقع في دائرة اختصاص

السلطات المركزية. بينما ميزانيات الحكومات المحلية فهي مسئولة عن تمويل مؤسسات التعليم العالي التي تقع تحت السيطرة المحلية، ومسئولة عن تمويل التعليم العام ما قبل المدرسي وعن التعليم الثانوي عن طريق زيادة رءوس الأموال لتمويل التعليم، بخلاف الموارد الحكومية من ضرائب، ورسوم تجمع بواسطة الحكومات المحلية على مستويات متنوعة ومن أجل ذلك نص القانون على "رسوم يتم تحصيلها من الطلاب الذين يواظبون على حضور التعليم ما بعد الإلزامي ورسوم مختلفة الأنواع تحصل من الطلاب الذين يحضرون التعليم الإلزامي، والأموال التي تساهم بها المشروعات المدرسية، وإسهامات تطوعية تقدم بواسطة المجتمع المحلي ومنح من الأحياء المختلفة واعتمادات مالية مختلفة". وقد أولت الحكومة الصينية اهتماماً كبيراً بالتمويل التعليم الصناعي. ينص قانون التعليم لجمهورية الصين الشعبية بوضوح على: أن الدولة سوف تزيد بصورة تدريجية نسبة الإنفاق التعليمي من إجمالي الناتج القومي GNP، وصل إجمالي الدولة في عام 2000 من الإنفاق على التعليم إلى 384,908 بليون ين في عام 2000 وتوفر الدولة منه مبلغ 256,261 بليون ين من هذا الإجمالي من موارد الدولة التقديرية. وتحاول حكومة زيادة مستوى الإنفاق على التعليم إلى نسبة 4٪ من إجمالي الناتج القومي وتتولى الإدارة المالية وإدارات التخطيط الحكومي على مستوياتها المختلفة مسئولية صياغة مسودة الميزانيات التعليمية وتسليمها للمجالس الشعبية على نفس المستوى للتصديق عليها. وخلال إعداد الميزانية التعليمية السنوية فإن الإدارات التعليمية مسئولة عن مراجعة وتخصيص أموال البنية الأساسية على نفس طريقة تأسيس النظام الاقتصادي للسوق الاشتراكية فإن التكاليف المشتركة بين الحكومة والأفراد أصبحت أساسية في مستويات ما بعد التعليم الإلزامي، وبناءً عليه فإن الرسوم الدراسية يتم تحصيلها من الطلاب بنسب مئوية معينة من التكلفة التعليمية ككل وتمثل هذه الموارد التي تبلغ 59,4٪ بليون ين تمثل 15,45٪ من إجمالي الموارد التعليمية.

سادسا: إصلاح الإدارة المدرسية:

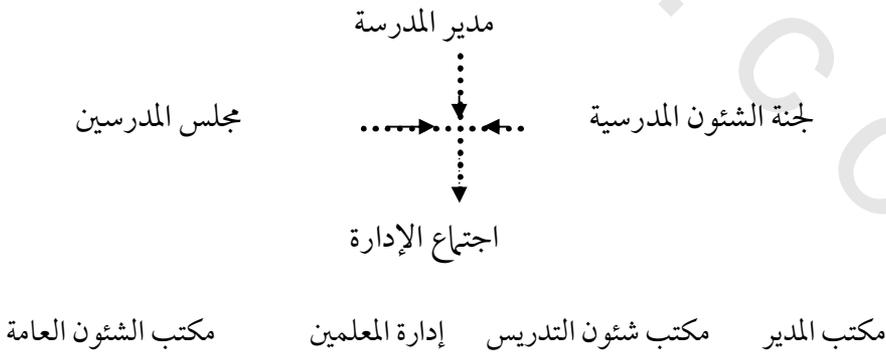
كان مدير المدرسة قبل عام 1985 يقوم بالإدارة من خلال القيادات الشعبية

المدرسية، ومثل هذا النظام الإداري كان غير فعال لأنه خلط بين دور القيادات الشعبية المدرسية ومسئوليات الإدارة المدرسية، وبذلك تم إبعاد المدير عن الموقع الحقيقي لعملية صنع القرار، كما أوجد علاقة حزبية مقيدة بالمدرسة، وأصبح المدير مسئولاً عن الرعاية الحزبية المدرسية بدلاً من رعاية المدرسة، ثم جاء قرار الحزب الاشتراكي، والحكومة المركزية بالإصلاح والتنمية في عام 1985، ليضع في المقدمة "تفعيل مسؤولية المديرين بالمدارس بجميع المراحل حتى المرحلة الثانوية".

ويحتوي هذا النظام الداخلي الجديد على ثلاثة عناصر رئيسية جديدة هي

- 1- المدير مسئول عن نشاط المدرسة وهو الممثل القانوني لها .
- 2- تشكيل لجنة مدرسية لمناقشة الأنشطة التي يقوم فيها المدير بدور صانع القرار
- 3- إنشاء مجلس للمعلمين يضم ممثلين عن المعلمين للمشاركة في صنع القرار الخاص بالأنشطة الهامة، وللإشراف على العمليات الإدارية، ولحماية الحقوق القانونية، ومصالح العاملين، وأعضاء هيئة التدريس، والشكل التالي يوضح الهيكل الإداري الداخلي الجديد.

شكل (4) الإدارة الداخلية للمدرسة



ويتضح من الشكل السابق نموذج الإدارة المدرسية الجديدة في الصين ويشتمل على ثلاث أجهزة رئيسة هي:

أولاً: المدير، وهو مسئول عن كل الشؤون المدرسية وهو الممثل القانوني للمدرسة.
ثانياً: لجنة الشؤون المدرسية، وهي تشارك المدير في إقرار الأنشطة التي يلعب فيها المدير دور متخذ القرار .

ثالثاً: مجلس المعلمين، ويشترك المعلمون من خلاله مشاركة كاملة في عملية صنع القرار .

وقد نتج عن تطبيق نظام مسئولية المدير تفعيل كفاءة الإدارة المدرسية، وكفاءة العملية التعليمية، بالرغم من أنه لم يتم تطبيق هذا العمل بالشكل الأمثل، بسبب عدم تمتع المدارس التي اتبعت هذا النظام بالاستقلال الذاتي كلية، وفشل أقسام الإدارة التعليمية في تفويض السلطة إلى الأعضاء الجدد، وفي تمويل إدارة هذه المدارس، ولذلك اعتبر كل من نظام رواتب المعلمين الجدد، وإعادة توزيع مهامهم ونظام مسئولية المدير من أهم قضايا الإصلاح في التسعينيات .

وتتميز الإدارة المدرسية في الصين بالروح الديمقراطية حيث تقوم على أساس مجالس يمثل فيها الطلبة والموظفون وهيئة التدريس، ولهم حقوقهم وواجباتهم، والغرض الأساسي من هذه الحياة الديمقراطية هو محو مساوئ الفردية والطغيان الذي كان يشمل الحياة الصينية في العهد الماضي. وشهدت الإدارة التعليمية في الصين تقلص في الدور الأكاديمي لقيادة المدارس، وتغيير القيادة التعليمية فيها، وتشكيل لجان من بعض أعضاء المجتمع المعنيين والمعلمين والطلاب، وذلك بهدف تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية في إدارة المؤسسات التعليمية. وظلت المدارس العامة خاضعة للرقابة المركزية من خلال آليات مختلفة مثل المناهج المحورية للجميع، والعمليات الإدارية الموحدة، والميزانية المحكمة للرقابة، والمدخلات الموحدة المصدر، مما جعل حركة التغيير في المدارس بسيطة وبطيئة للغاية، حتى عام 1991 أصدرت شعبة التعليم والقوى العاملة وإدارة التعليم وثيقة

رسمية باسم مبادرة الإدارة المدرسية Education and Manpower Branch And Department School Manegment Iniative (SMI) والتي كانت بمثابة سياسة جديدة لإصلاح الإدارة المدرسية في هونج كونج، وتهدف إلى تحسين الجودة الشاملة في مدارسها وقد تم إصلاح نظام الإدارة المدرسية عن طريق تعزيز فعالية تجربة المدارس الابتدائية، وتقديم الحوافز التشجيعية لزيادة حماس المديرين والمعلمين وهيئة التدريس بالكليات، وفي عام 1994 بدأت المدارس في مقاطعة luoxiu في تطبيق نظام مسؤولية المدير، وهو ما يعنى تحمل مدير المدرسة المسؤولية كاملة عن النظام التعليمي، وعن توظيف المعلمين من خلال التجديد أو التعيين، وقد ساهم ذلك في تطوير إدارات المدارس. وتعد المدرسة في الصين مؤسسة تدريبية للمعلمين، يتم فيها تدريبهم على تحسين كفاياتهم التدريسية، والتعلم أثناء العمل من خلال العمل البحثي، ويتم التنسيق وإعداد خطط الدراسة بصورة مشتركة بين المعلمين في المادة الدراسية الواحدة، أو الفصل الواحد، كما تعقد المناقشات الجماعية لتبادل الخبرة بين المدرسين، ويقوم المفتشون بتقييم أعمال المعلمين وفق خطة معينة، حيث يخطر المدرس مسبقاً بوقت الزيارة، ثم يناقش في عمله عقب كل زيارة للتشخيص والتقييم، ولتحقيق مبدأ التغذية الراجعة.

تعزيز دور الجمعيات الأهلية في الإصلاح التعليمي :

لعبت الجمعيات الأهلية دوراً بارزاً في إصلاح نظام تمويل التعليم في الصين خلال فترة "الخطة الخمسية التاسعة" The FiveYear Ninth Plan FYP. حيث اتخذت خطوات هامة لدعم التشريعات التعليمية المرتبطة ببعض المدارس الشعبية الحكومية، التي تديرها منظمات غير حكومية (NGOS)، بواسطة مساعدة الولاية أو مساعدة الكوميونات، أو بمساعدة أفراد، وتعتزم الصين بحلول عام 2010 أن تعتمد أغلب المدارس الخاصة التي تديرها الدولة على دعم ورعاية أصحاب المنظمات غير الحكومية. (NGOS) Sponsored. وأن توضع إجراءات ميسرة لجمع الموارد المالية من مختلف جهات المجتمع. وأن تشترك بعض الهيئات المحلية، والقرى، في تمويل التعليم وبناء المدارس من خلال

الضرائب، وأن تسهم المصانع والمؤسسات، وأجهزة البحث العلمي، والمكاتب العامة، والهيئات المدنية، والقوات المسلحة والكوميونات الشعبية، والمنظمات في فتح المدارس والمشاركة في تأسيسها وينظر للمؤسسة التعليمية في الصين على أنها "عمل كبير تديره أمة فقيرة".

وقد تم العمل منذ منتصف الثمانينيات، بسياسة زيادة التمويل من خلال تنويع المصادر، والعمل بنظام اقتسام التكلفة، كحل أساسي لمشكلة النقص الحاد في تمويل التعليم، وساعد على ذلك لا مركزية تمويل التعليم الإلزامي، خاصة في المناطق التي تتمتع بقدر أقل من التنمية الاقتصادية، وفي المناطق الريفية، واستطاعت المدارس توفير مصادر التمويل من الأنشطة الاقتصادية بالمدرسة، والتي أصبحت من العوامل المؤثرة في الحفاظ على استقرار التعليم.

وتلعب المنظمات غير الحكومية (NGOS)، والمشاريع والمعاهد في الصين دوراً بارزاً في تطوير سياسة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وحشد وتحريك المصادر المهمة لإدارة حضانات بأشكال مختلفة، إلى جانب الحضانات التي تدار بواسطة الحكومات المركزية، كما تشجع الأفراد على إنشاء وإدارة حضانات بشكل قانوني، ومن خلال هذه التوجهات خطت سياسة ما قبل التعليم أو مرحلة تعليم الطفولة المبكرة خطوات هائلة، حتى وصلت نسبة الأطفال المدرجين في الحضانات وفصول ما قبل المدارس المتصلة بالمدارس الابتدائية 32.5٪ من إجمالي الأطفال من سن ثلاث إلى ست سنوات. وفي عام 1995، وفي المدن الكبرى والمتوسطة فإن غالبية الأطفال من سن 3-6 يذهبون إلى حضانات ويتلقون تعليم ما قبل دخولهم المدرسة الابتدائية.

ومن أبرز جهود المنظمات غير الحكومية في دعم التعليم الإلزامي في الصين، "مشروع الأمل" (Project Hope) الذي قامت به مؤسسة الصين لتنمية الشباب (CYDF China Youth Development Foundation). وكانت مهمتها الأولى إلحاق الأطفال المتسربين بالمدارس في المناطق الفقيرة، وجذب مصادر التمويل غير الحكومي لتطوير التعليم في الصين في المناطق الفقيرة، كما أنشئت منظمة الشباب الشيوعية (Communist Youth League (CYL

youth league كمنظمة فرعية تعمل تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وتقديم الدعم والمساندة للحزب الشيوعي الصيني فيما يتعلق بالأنشطة القومية للشباب وطبقاً لتوجيهاته.

وقد نجح مشروع الأمل في إلحاق الأطفال المتسربين في المناطق الفقيرة بالمدارس وقد نجح هذا المشروع في أن يعيد أكثر من 10 آلاف طفل للمدرسة في العام الأول من المشروع.

وتقوم حالياً الحكومة الصينية بتشجيع المساعدات غير الحكومية والخاصة لإنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية، ومؤسسات التعليم العالي. ففي عام 2001 كان هناك 56200 مدرسة خاصة بإجمالي 74100 طالباً، وكان منهم 44.5 ألف دار حضانة بإجمالي يزيد على 314930 طفلاً، وتشجع الدولة المساهمة الفعالة في إدارة المدارس الثانوية والابتدائية من جميع جوانب المجتمع. وبناء عليه فإنه في كثير من المحليات يوجد بها مدارس ابتدائية وثانوية قد عاونتها مشاريع ومؤسسات ومعاهد ولجان فردية بمساندة جميع جوانب المجتمع بالمدارس.

وتؤدى الجمعيات الأهلية في الصين دوراً بارزاً في تأسيس علاقات شراكة في مجال التعليم، ومنها الجمعية التعليمية الصينية للتبادل العالمي، وهى منظمة قومية غير حكومية تدعو إلى التعاون والتبادل الدولي في التعليم، ولها أقسام محلية متصلة بالمحليات، ويوجد في كل المؤسسات التعليمية العليا في الصين مركز للتعاون والتبادل العالمي منها الجمعية الصينية التعليمية للتعاون والتبادل العالمي والتي أسست علاقات شراكة مع أكثر من 13 منظمة في 30 دولة في العالم، ومن الأشكال الرئيسية للتعاون والتبادل في المجال التعليم تبادل المعلمين، وتبادل الطلاب، وإدارة المؤسسات التعليمية بشكل مشترك، والبحوث التعاونية المشتركة.

المراجع:

- (1) يسرية على محمود: "دور مراكز البحوث التربوية دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2000، ص 223.
- (2) روجيسونج: مرجع سابق، ص 220.
- (3) جيان بوزان - هوهوا - شاو خو نتشينغ: "موجز تاريخ الصين". دمشق، دار دمشق للطباعة، 1983، ص 23.
- (4) شين شيه - بينغ، شين شيه فو: "تاريخ الصين" تايوان. القاهرة، دار النشر الصينية، 1959، ص 40.
- (5) فرغلي جاد أحمد: "نظام التعليم في الصين، التجربة والدروس المستفادة". القاهرة، دار المعارف، 1989، ص 370.
- (6) Chul , Sam Tsang, : " **Society, Schools and Progress in China**", London, Rregiment press, 1968, pp. 26-27
- (7) ثناء يوسف العاصي: "التاريخ التربوي في العصور الحديثة". طنطا، مكتبة التقدم، 1986، ص 7.284
- (8) Lofsted, Jan Ingvar: "**Chinese Educational policy changes and contradictions 1949-1979**" Sweden, Almqvist&Wiksell International Stokholm, Humanities Press Inc ,1980, P.124.
- (9) Lofsted , Jan Ingvar: "Op cit , p1249
- (10) محمد أبو حسنية مرسي محمد: "دراسة مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في الصين في جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط، 1995، ص 88.
- (11) إبراهيم نافع: "الصين معجزة نهاية القرن العشرين". القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 10.
- (12) Pepper, Suzanne: "**Radicalism and education reform in twentieth century**

in China the search for an ideal development model", London , Cambridge University press 1996 , p157-163

- (13) فائقة سعيد الصالح: "التعليم في دول الشرق الأقصى". البحرين، سلسلة نظم التعليم في العالم، 1998، ص 12.
- (14) Teng, Teng: "People,s Rrepublic Of China, In: "Postleth Waite, T.Neville (ed) **International Encyclopedia of National System of Ducation**, 2nd Edition", Britain, Pergamon , 1995, p. 206.
- (15) نبيل سعد خليل: "التعليم الإلزامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية" دراسة حالة، في "تجارب معاصرة، في التربية والتنمية"، المؤتمر السنوي السادس الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية دار الفكر العربي ومكتبة النهضة 25-27 يناير 1998، ص 133 .
- (16) تقرير البنك الدولي لبحوث السياسة العامة: "المعجزة الصينية معجزة شرق آسيا، النمو الاقتصادي، السياسات العامة" ترجمة عبد الله ناصر السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، عام 2000، ص 90.
- (17) فانج هسوه: "مصنع تديره مدرسة بكين"، تحقيق خاص عن سمات التعليم في الصين، ترجمة أحمد خالي . مستقبل التربية، العدد الرابع اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، 1975، ص 77-78.
- (18) إيملي هانوم ترجمة د. مجدي على: "الفقر والتعليم الأساسي في الصين، قضايا الإنصاف في التسعينات، مستقبليات"، مجلة فصيلة للتربية المقارنة، العدد 112، مجلد 29، عدد 4 ديسمبر 1999، ص 634 .
- (19) شوقى جلال: "الصين، التجربة والتحدي"، القاهرة، دار المعارف، 2001، ص 14.
- (20) تقرير البنك الدولي لبحوث السياسية العامة: مرجع سابق، ص 90.
- (21) التقرير الإستراتيجي العربي: اختلالات نظرية، الاتجاه شرقاً، التجربة الصينية، نموذجاً. مرجع سابق، ص 88.

(22) ليو بوتانج: "الإصلاح الهيكلي والتنمية الاقتصادية في الصين" مقالات مختارة بمناسبة مرور خمسين عاما من عمر المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، سبتمبر 1998، العدد 157، ص 161.

- (23) Hudson, Christopher and Curry, Jude: "The China Handbook", London, Fitzroy earborn, publishes, , 1997, P.250.
- (24) Xie Yun jin : **Recent Development of Satellite TV Normal Education in China**, paper presented to National Conference on Teacher Education, Preparation, Training , Welfare” Cairo, Ministry of Education, 6-8 November, 1996, P. 97.
- (25) State Education Commission: "**Developing The Distance Education Network To Promote Education in Poverty Stricken Counties**" in "**Hard Climbing . selected cases in promotion of basic education in china western Disadvantaged counties**, Sino Unicef Project , State Education Commission ,1998, p 122
- (26) Ministry of Education: "**Education in China**", Peoples Republic of China, 2002,p10.
- (27) State Education Commission: "**Improving the educational environment for girls as a whole , helping girls back to school. in Hard Climbing. selected cases in promotion of basic education in chinas western Disadvantaged counties**, Sino Unicef Project , State Education Commission ,1998, p112
- (28) Education Law of the peoples Republic of china 1995: **journal of Chinese Education & society** may/jun 99, vol. 32 issue 3, p30.
- (29) Zhixin Su: "An Organizational Analysis of central Education Admenestration in China": In: Epsetin Irving (ed): "Chinese Education, problems, polices, and prospects", U.S.A , Garland Publisng ,Inc . 1991 , p 375 .
- (30) State Education Commission: "**New Approach for Development of preschool education in mountains of basic education in china's western disadvantaged counties in Hard Climbing. selected cases in promotion of basic education in chinas western Disadvantaged counties** , Sino Unicef Project , State Education Commission ,1998, , p.81

- (31) Peirong ,Liu: **“Developing Informal preschool education in back word mountain areas according to local conditions “in Hard Climbing.** selected cases in promotion of basic education in chinas western Disadvantaged counties, Sino Unicef Progect , State Education Commission, 1998, P. 67 .
- (32) State Education Commission: **“One Township One school, An effective mode of school running for popularizing compulsory education in poor counties“** : In: **Hard Climbing selected cases in promotion basic education in chinas western Disadvantaged counties**, Sino Unicef Progect, State Education Commission ,1998 , p.33
- (33) Unesco World Survey Education: **Educational Policy, Legislation and Administration** , Paris, Unesco , 1971 , PP. 319 - 322
- (34) Compulsory Education Law of the peoples Republic of China enacted 1986, journal of Chinese Education & society, may/jun99, vol.32, issue 3, p14.
- (35) Education Law of the peoples Republic of china , 1995 : journal of Chinese Education & society , may/jun99, vol.32, issue 3, p30.
- (36) Education Law of the peoples Republic of china , 1995 : journal of Chinese Education & society, may/jun99, vol. 32, issue 3, p30.
- (37) eachers law of the people Republic of china Enacted October 1993 : journal of Chinese Education & society, may/jun 99, vol 32 ,Issue 3, p 19.
- (38) **Vocational Education Law of the peoples Republic of China enacted1996** - Chinese:Education & society may/jun99 , vol.32 issue 3,
- (39) Ministry of education: **“action scheme for invigorating education towards the 21st century(III)Improving energetically the Quality of teachers through implementinon of governors promotion project across the centuries”**, china education and research network. 1998. 2000 [http://www.edu.cn/Hompagel English / Laws lindex. Shtml](http://www.edu.cn/Hompagel%20English%20Laws%20index.Shtml) Ddate of modiefied=1998-2000 Date of citation =14/10/2002 on line available.